اجتماع ICANN75 | الجمعية العمومية السنوية – مستجدات التطورات الجيوسياسية والتشريعية والتنظيمية
الخميس الموافق 22 سبتمبر/أيلول 2022 - في تمام الساعة 13:15 إلى 14:30 بتوقيت كوالالمبور المحلي

بيكي ماكغيلي: أهلاً وسهلاً ومرحبًا بكم في الجلسة العامة باجتماع ICANN75 العام وجلسة المنتدى النقاشي حول التطورات الجيوسياسية والتشريعية والتنظيمية. أنا اسمي بيكي ماكغيلي، وسأكون القائم بتسيير هذه الجلسة. يُرجى العلم بأنه يجري تسجيل هذه الجلسة وتحكمها معايير السلوك المتوقعة في منظمة ICANN. وسوف تشتمل الترجمة الفورية لهذه الجلسة على اللغة العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والروسية والإسبانية. ويمكن للمشاركين معنا الحاضرين بشخصهم التقاط سماعة واستخدام سماعة الرأس من أجل الاستماع إلى الترجمة الفورية. ويمكن للمشاركين الافتراضيين عن بعد الوصول إلى الترجمة الفورية من خلال شريط أدوات برنامج زووم. انقروا فوق رمز الترجمة الفورية في برنامج زووم وحددوا اللغة التي ستستمعون إليها أثناء هذه الجلسة.

وسوف نخصص وقتًا للمناقشة المقررة في نهاية العرض التقديمي من أجل طرح الأسئلة. بالنسبة للمشاركين معنا افتراضيًا عن بعد، إذا أردتم التحدث فيرجى النقر في فوق زر رفع الأيدي في شريط أدوات برنامج زووم لكي يتم وضعكم في قائمة انتظار التحدث. وقبل التحدث، يُرجى كتم صوت جميع الأجهزة والإشعارات. ويرجى التأكد من أنك قد اخترت لغة الاستماع المفضلة لديك. ويرجى التحدث بوضوح وبسرعة معقولة للسماح بترجمة دقيقة.

وبمجرد أن ينادي منسق الجلسة اسمك، يُرجى إلغاء كتم صوت الميكروفون وذكر اسمك. أما بالنسبة للمشاركين معنا بشخصهم، إذا أردتم طرح سؤال، فيرجى الذهاب إلى الميكروفون القائم في الممر الأوسط مع ترك الميكروفون الخاص بكم في برنامج زووم بدون اتصال. علمًا بأن التعليقات أو الأسئلة التي تقدم في مربع الدردشة سوف تتم قراءتها بصوت عالٍ خلال الوقت المخصص للمناقشة، بشرط أن توضع بالنسق المناسب كما أوضحنا في مربع الدردشة. شكرًا لحضوركم معنا هنا اليوم، سواء بالمشاركة

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا إنه في بعض الحالات قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن ينبغي ألا تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

الافتراضية عن بعد أو بحضوركم وجهًا لوجه. وبذلك، سأسلم الكلمة إلى نائب الرئيس الأول لقسم المشاركة الحكومية والدولية، ماندي كارفير.

ماندي كارفير: شكرًا لك بيكي ومرحبًا بجم جميعًا. شكرًا لكم لانتظاركم من أجل حضور الجلسة الجامعة الأخيرة من الاجتماع الذي كان طويلاً لكنه حظى بمشاركة جيدة للغاية. ويجري تقديم هذه الجلسة من خلال ICANN وفريق الحكومات ومشاركة المنظمات الدولية الحكومية. نحن عبارة عن فريق عالمي صغير مكون من خبراء متخصصون يقومون بتقييم النشاط الحكومي ونشاط المنظمات الدولية الحكومية من منظور قدرته على التأثير على إدارة ICANN للمعرِّفات الفريدة، وتحقيق مهمة ورسالة ICANN. ونحن نعمل عن قرب وبتعاون مع زملائنا في جميع قطاعات ICANN، بما في ذلك الفريق القانوني وفرق مكتب المسئول الفني الأول والفرق الإقليمية العالمة في مشاركة أصحاب المصلحة العالميين وفريق دعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المعني بالمشكلات ذات الأهمية للحكومات.

كما أن المعلومات التي نعرضها تأتي انعكاسًا لجميع أعمال شعبة المشاركة الحكومية إضافة إلى جهود الوظائف الأخرى. ولكننا اليوم سوف نستمع فقط من قسم من فريقنا. آليكسي تريبيخالين، والتي تعيش في مدينة نيويورك سيتي وتغطي أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، وإلينا بليكسديا ونورا ماري ومقرهما في بروكسيل ويتعاملان مع الاتحاد الدولي للاتصالات وأنا كذلك ومقري كائن في لوس أنجلوس. وسوف أقدم لكم نظرة عامة موجزة حول بعض الأنشطة في منطقة مجتمع آسيا والمحيط الهادي APAC. هذه الجلسة جزء من سلسة اعتيادية من العروض التقديمية في اجتماعات ICANN تهدف إلى توفير واجهة لكل من منظمة ICANN والمجتمع حول ذلك النشاط الحكومي ذي القدرة على التأثير على مهمة ورسالة ICANN.

وسوف أطرح عليكم فقط خطوطًا عريضة موجزة. الرجاء عرض الشريحة التالية. وسوف نقوم بتغطية النواحي التي نرى فيها تحديات نابعة من مهمة ICANN الرئيسية، وماهية التأثيرات التي قد تكون لتلك التحديات، وأيضًا الكيفية التي نجري بها تخفيفًا منها أو نحاول الحد منها. كما أننا سوف نطلعكم على بعض الملاحظات حول التغييرات التي نشهدها في المساحة الجيوسياسية واتجاهاتها أو وجود إيمان أو عدم إيمان بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين في إدارة هذه التحديات. بالإضافة إلى ذلك، سوف نقدم لكم إحاطة حول مستجدات أنشطة المنظمات الدولية الحكومية والتطورات التشريعية وننهي ذلك بتخصيص وقت من أجل الأسئلة والأجوبة معكم جميعًا. كما نود جعل ذلك تفاعليًا بأكبر قدر ممكن.

الرجاء عرض الشريحة التالية. حسنًا. إذن نتحدث حول التحديات والتأثيرات والحد منها. ونرى نشاطًا حكوميًا متزايدًا في بعض المواقع. وهذا يبين لنا قدرًا من فقد الثقة في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في التعامل مع هذه المشكلات ذات الأهمية بالنسبة للحكومات. ولذلك هناك حاجة مفهومة لدى الحكومات بضرورة التعامل وليس الاعتماد على منظومة الإنترنت في إجراء التنظيم الذاتي. وثمة مثال على ذلك يتمثل في نشر تشريعات المحتوى من خلال الأهداف البنيوية والجهود المبذولة من أجل استخدام الأدوات الفنية في التعامل مع ما قد يمثل مشكلات سياسية أو اجتماعية. كما أننا شهدنا في بعض المساحات الحكومية، أن هناك اعتقاد بأن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين قد يكون خاضعًا للاستحواذ من قطاع واحد في النموذج وأن هناك الكثير من الضوضاء في ذلك النموذج أو الافتقار إلى الإجماع الذي يحول دون الوصول إلى حلول للتحديات التي تراها الحكومة. ومن ثم، فإنهم لا يرون أي تقدم في الأنشطة الرامية إلى التعامل مع تلك المشكلات.

والآن هذا مجرد مفهوم، لكنه يقوض الإيمان بالتنظيم الذاتي وقد يؤدي بناءً على ذلك إلى زيادات في النشاط الحكومي. وبالإضافة إلى النشاط التشريعي على المستوى الوطني والإقليمي، ثمة فعالية رئيسية مقبلة في منظومة الإنترنت، ألا وهي في حقيقة الأمر الجلسة العمومية الشاملة للاتحاد الدولي للاتصالات، والتي تبدأ الإثنين المقبل. وقد كانت

هناك بعض الإشارات إلى انتخابات قيادة الاتحاد الدولي للاتصالات التي سوف تتم أيضًا. لكن هذا أيضًا هو الموقع المخصص للنقاش حول المراجعات المحتملة لقرارات الاتحاد الدولي للاتصالات التي قد يكون لها تأثير على الإنترنت. إذن سوف تحدد هاتان المجموعتان من الأنشطة جدول الأعمال الخاصة بأولويات الاتحاد الدولي للاتصالات للأعوام القادمة وللمجموعة التالية من الأنشطة في دورة الاتحاد الدولي للاتصالات. ولكن الاتحاد الدولي للاتصالات ليس المنظمة الدولية الحكومية الدولية الوحيدة التي نعكف على تعقب نشاطها.

الرجاء عرض الشريحة التالية. ومن ثم سوف نبدأ بنظرة عامة موجزة لأنشطة المنظمات الدولية الحكومية الحالية التي نعكف على تعقبها. وسوف يشرح لكم زميلي آليكسي تريبيخالين الشريحة التالية. آليكسي، إليك الكلمة.

أليكسي تريبيخالين: شكرًا لكِ، ماندي. دعونا نتحدث أولاً حول مستجدات الأمم المتحدة. فما تزال المداولات ذات الصلة بعالم الإنترنت جارية في الأمم المتحدة. فمجموعة العمل مفتوحة العضوية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأمن واستخدام المعلومات وتقنيات الاتصالات، أو ما يطلق عليه اسم OEWG، بدأت جلساتها الأساسية في نهاية العام الماضي وسوف تنتهي من عملها في عام 2025. كما أن اللجنة المخصصة مفتوحة العضوية المعنية بتفصيل اتفاقية دولية شاملة حول مجابهة استخدام المعلومات وتقنيات الاتصال في الأغراض الإجرامية وهي ما يطلق عليها اختصارًا اسم اللجنة المخصصة، قد بدأت أيضًا اجتماعاتها في 2021 وسوف تنتهي من ذلك في 2024.

وتتابع ICANN عن كثب هذه المناقشات لما قد يكون لها من تأثير محتمل يخص مهمة ورسالة ICANN. وسوف نوفر معلومات تفصيلية حول المداولات الخاصة بكلتا المجموعتين في تقرير الأمم المتحدة القادم، والذي يشمل آخر المستجدات. لذلك أرجو منكم متابعة صفحة الويب الخاصة بمنشورات شعبة المشاركة الحكومية. ولمتابعة

تقاريرنا بشكل أفضل، يمكنكم الاشتراك فيها والحصول عليها في بريدكم الإلكتروني من صفحة شعبة المشاركة الحكومية. حيث إن هذا هو المكان الذي نوفر فيه المعلومات الأكثر شمولاً حول المشكلات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لمجتمع ICANN الأوسع. وسوف يتم إعلان منشورات شعبة المشاركة الحكومية في مربع الدردشة.

كما يسرنا الإعلان كذلك عن أن ICANN، والبعثة الدائمة في كل من بلغاريا وألمانيا وهولندا قد اشتركت في استضافة جلسة إحاطة للأعضاء الدبلوماسيين من مجموعة العمل مفتوحة العضوية في يوليو/تموز 2022. وكان المتحدثين فيها من طرفنا ماندي وديفيد هوبرمان. وقد كان هناك حوالي 50 مشاركاً انخرطوا معنا في العمل بنشاط. كما أننا خاطبنا مجموعة مكونة من 25 دبلوماسية شابة كنّ في الأمم المتحدة من أجل اجتماع تحضيري لمجموعة العمل مفتوحة العضوية. وقد أتاحت لنا كلتا الفعاليتين التأكد من أن هناك بعض المعرفة ذات الصلة في القاعة التي تجرى فيها المفاوضات.

حول الاتحاد الدولي للاتصالات. على الشاشة، ترون المؤتمرات التي كنا نقوم بمراقبتها في 2022، حيث لها جميعًا احتمالية التأثير على مهمة ورسالة ICANN. لقد كان هذا العام فريدًا بما حواه من عدد كبير من مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات. ويرجع هذا إلى حقيقة أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات قد انتقلتا إلى 2022 بسبب الجائحة. وعلى الرغم من ذلك، قد تكون الجلسة العمومية الشاملة للاتحاد الدولي للاتصالات هي الفعالية الدولية الأهم في هذا العام، ليس فقط فيما يخص ما يطلق عليه اسم قرارات الإنترنت، والتي نتوقع أن تخضع لإعادة التفاوض، ولكن أيضًا مع انتخاب أمين عام للاتحاد الدولي للاتصالات. ونحن نعلم أن هناك مرشحان لهذا المنصب، أحدهما من الولايات المتحدة والآخر من روسيا. ويمكنكم قراءة المزيد حول هذا الأمر في أوراقنا، ومن المفترض أن الرابط المؤدي إلى هذه الأوراق قد تم إعلانه بالفعل لكم في مربع الدردشة.

الرجاء عرض الشريحة التالية. وبصرف النظر عمن سيتم انتخابه لمنصب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، فإن المؤتمر الجامع للاتحاد الدولي للاتصالات سوف يناقش أيضًا العديد مما يطلق عليه اسم القرارات ذات الصلة بالإنترنت. وسوف نأتي على ذكر البعض منها فقط. وقد يتذكر البعض منكم أنها تحتوي على حاشية سفلية، تطالب الاتحاد الدولي للاتصالات بالتعاون والاشتراك مع منظمات الإنترنت ذات الصلة. وأيضًا جاء ذكر ICANN.

دعونا نبدأ بالقرار رقم 101: الشبكات المستندة إلى بروتوكولات الإنترنت. وأحد الجوانب الأساسية في القرار رقم 101 هو التنسيق والتعاون بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات المعنية المشاركة في تطوير الشبكات المستندة إلى بروتوكول الإنترنت ومستقبل الإنترنت. فبعض التغييرات المطروحة في هذا القرار والجلسة الجامعة للاتحاد الدولي للاتصالات يمكن أن يكون لها تأثير محتمل على آليات الحوكمة الحالية بنظام أصحاب المصلحة المتعددين، والتي قد تؤثر بالتالي على مهمة ورسالة ICANN.

القرار رقم 102: دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يخص قضايا السياسة العامة الدولية ذات الصلة بالإنترنت وإدارة موارد الإنترنت، والتي تشمل أسماء وعناوين الإنترنت. وقد قمنا بإشعاركم في الماضي بالأعمال التي تقوم بها مجموعة عمل المجلس المعنية بقضايا السياسة العامة ذات الصلة بالإنترنت العالمي أو مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت. والقرار 102 هو القرار الذي أدى إلى إنشاء هذه المجموعة. وسوف تقرر الجمعية العمومية الشاملة ما إن كان من المفترض مواصلة مجموعة عمل المجتمعات المعنية بالإنترنت لأعمالها أم لا وربما تنظر أيضًا في مقترح تم رفضه في السابق من المجموعة، من جانب روسيا الاتحادية لإجراء مشاورات عامة حول موضوع أمن وسلامة واستمرارية واستدامة وقوة الإنترنت.

ونحن نولي اهتمامًا بهذه المناقشات نظرًا لأن روسيا قد أكدت على أن تفكيرها في مشاورات عامة يعود إلى أن نموذج حوكمة الإنترنت الضعيف وغير المستقر قد تطور

وتدعي بأن هذا الأمر يرجع إلى العمل الذي تقوم به ICANN وسجلات الإنترنت الإقليمية. وهذا يواكب نفس المسار الذي أقرته روسيا في الأمم المتحدة وفي منتدى آخر بأن وظائف ICANN يجب نقلها لتكون تحت إشراف الاتحاد الدولي للاتصالات.

وقد اقترح الاتحاد الإفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية مؤخرًا المناداة بإجراء تغييرات على هذا القرار نظرًا لأن هناك حاجة إلى مواءمة القرار مع القرارات الرئيسية للجمعية العمومية للأمم المتحدة مثل القرارات المتخذة بخصوص تقنية المعلومات والاتصالات للتنمية المستدامة والتعاون الرقمي. ونظرًا لأن هناك أهمية متزايدة لأسماء النطاقات المدوَّلة ولأن سياسات الإنترنت الحالية لم يتم التعامل معها بالشكل الكافي ولأنها بحاجة إلى مزيد من التعاون والدعم ولكي يلعب الاتحاد الدولي للاتصالات دورًا رئيسيًا خلال المشاركة في التأثير الرقمي العالمي.

القرار رقم 130: تعزيز دور الاتحاد الدولي للاتصالات في بناء الثقة والأمان في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات. القرار رقم 130 هو القرار الرئيسي الخاص بأمن الفضاء الإلكتروني وهو الذي يوجه أعمال الأمان في الاتحاد الدولي للاتصالات. وفي الاجتماع الجامع فإن بعض المقترحات المقدمة من المجموعات الإقليمية لكل من إفريقيا والدول العربية في مؤتمرات سابقة سوف يعاد طرحها هذا العام. فهم يقترحون بأن يلعب الاتحاد الدولي للاتصالات من خلال إطار عمل جدول أعمال أمن الفضاء الإلكتروني العالمي وفي آلية التنسيق مع الأمم المتحدة دورًا أكبر في مناقشات أمن الفضاء الإلكتروني في الأمم المتحدة.

القرار التالي رقم 133: دور إدارات الدول الأعضاء في إدارة أسماء النطاقات المدوَّلة. يعمل هذا القرار على رفع مستوى الوعي بأسماء النطاقات المدوَّلة ويشجع الدول الأعضاء على تعزيز وتقوية تنفيذها. وقد تم تنقيحه في الجلسة الجامعة لعام 2019، والتي أدركت وأقرت بوجود صعوبات في تنفيذ متطلبات نوعية خاصة باللغة في بعض النصوص وذلك في نشر واستخدام أسماء النطاقات المدوَّلة وتشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على تعزيز وتقوية القبول الشامل وتمكين استخدام أسماء النطاقات

المدوَّلة. ومن المتوقع أن تسلط التعديلات الضوء على القبول الشامل وعلى تدويل عناوين البريد الإلكتروني.

كما يجب علينا أيضًا أن نذكر هنا الإشعار المتوقع من الاتحاد الإفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية للقرار رقم 133، والذي يطالب بأن يتم إيراد معلومات حول أنشطة من ICANN بخصوص أسماء النطاقات المدوَّلة، وبرنامج نطاقات gTLD الجديدة، والمسائل الخاصة بنظام أسماء النطاقات المدوَّلة في تقرير سنوي يقدم إلى المجلس بخصوص أنشطة الإنترنت للاتحاد الدولي للاتصالات. والسبب في ذلك أن المقترح يسلط الضوء على الافتقار إلى تقارير متسقة ومتواصلة بخصوص أسماء النطاقات المدوَّلة من جانب الأمانة العامة في الاتحاد الدولي للاتصالات إلى المجلس، في حين أن الاتحاد الدولي للاتصالات يشار في فعاليات ICANN ويضع في اعتباره عضوية الاتحاد الدولي للاتصالات في اللجنة الاستشارية الحكومية.

القرار رقم 180: تعزيز نشر واستخدام واعتماد الاصدار السادس من بروتوكول الإنترنت IPv6 من أجل تسهيل الانتقال من الاصدار IPv4 إلى الإصدار IPv6. كما أن المقترحات المقدمة من أجل قرارات تتناول عملية نقل ونشر IPv4 وIPv6 تمت مناقشتها أيضًا في مؤتمرات سابقة هذا العام. وكان لبعض المقترحات تأثيرات على الحوكمة الفنية للإنترنت ولاقت رفضًا من المؤتمرات. وسوف تركز بعض المجموعات الإقليمية على تسهيل القرار 180 في الجلسة الجامعة على أساس التغييرات المتفق عليها في المؤتمرات السابقة خلال العام الحالي.

ولقد شاهدنا في الأعوام القليلة الماضية محاولات من جانب الصين لتعزيز وتقوية نظام IPN جديد، وتمت إعادة تسميته بعدها إلى IPv6+. وليس هناك ما يدعو للدهشة إذا ما رأينا بعضًا إن لم يكن جميع هذه المقترحات مقدمة في واحدة من مجموعات العمل أو غيرها في الاجتماع الشامل للاتحاد الدولي للاتصالات. ونحن نخطط لتشكيل فريق من قطاع المشاركة الحكومية والهيئة الجامعة بشخوصهم وأيضًا عن بعد. وسوف نوافيكم

بآخر المستجدات حول النتائج. وكالمعتاد، نحن نتعاون مع الآخرين في المجتمع الفني بحيث يمكننا متابعة وتعقب المشكلات التي تمس مهمة ورسالة ICANN. شكرًا لكم، والكلمة إليك، ماندي.

ماندي كارفير: شكرًا لك، آليكسي. الرجاء عرض الشريحة التالية. سوف ننتقل الآن للحديث حول التطورات التشريعية. مرة أخرى، هذه مجرد نظرة عامة موجزة لتناول بعضًا من أنواع الأشياء التي نراها. لكننا سوف نبدأ ببعض الأشياء الخاصة بالاتحاد الأوروبي لأن هذه متابعة للمواد التي نشرناها وأطلعناكم عليها في اجتماع ICANN74. وبعد ذلك سوف نجري نظرة عامة موجزة على بعض الأنشطة الإقليمية من منطقة مجتمع آسيا والمحيط الهادي APAC. وسوف أحيل الكلمة الآن إلى نورا ماري في هذه النقطة.

نورا ماري: خالص الشكر لك، ماندي. إذن وكما ذكر ماندي، سوف نقدم لكم إحاطة حول بعض المبادرات التي أجريت في المستوى الأوروبي، أي بعض المبادرات التشريعية، وبعد ذلك سوف نناقش مقترحات ومبادرات جديدة مقدمة من المفوضية الأوروبية. إذن أولها وفقًا لما قد يتذكره البعض منكم وهو قانون الخدمات الرقمية وهو عبارة عن إصلاح لتشريع سابق، وأيضًا توجيه التجارة الإلكترونية الذي ينظم المحتوى غير القانوني على الخدمات الرقمية. إذن فقد أدى قانون الخدمات الرقمية إلى توسيع نطاق القانون السابق ويشمل مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية التي توفر سلعًا وخدمات للمستهلكين كما ينظم المسئولية عن المحتوى غير القانوني الذي [00:19:20 -غير مسموع] أو يمر عبر الخدمات الموجودة في النطاق. وللتشريع الخاص بها مستويات متفاوتة من المتطلبات والمبادرات التي سيتوجب على كل خدمة إنفاذها اعتمادًا على مستوى الرقابة على المحتوى.

ومن ثم فإن خدمات نظام أسماء النطاقات مشمولة في النطاق. [00:19:48 -يتعذر تمييز الصوت] سجلات وأمناء سجلات أسماء نطاقات المستوى الأعلى وما لدينا من مصنفات هي العمق الأمريكي، والذي يعد إلى حد ما أخف أنواع الخدمات التي تحظى بأقل رقابة وتحكم على المحتوى. هناك جوانب أخرى لتلك المقترحات هامة وذات صلة بالنسبة للمجتمع. ونحن ندعوكم لإعادة مشاهدة العرض التقديمي الخاص باجتماع ICANN74 حيث يمكننا العثور على المزيد من المعلومات حول الاختبار الفعلي للتشريع وكيف سينطبق ذلك على خدمات نظام أسماء النطاقات بشكل أوسع. وقد تم الانتهاء من العملية الخاصة بهذا القانون على المستوى السياسي، وبعد ذلك هناك مرحلة تنفيذ سوف تستغرق بالأساس قرابة 15 شهرًا. ومن ثم فإننا نتوقع أن يسري العمل بقانون الخدمات الرقمية في ربوع الاتحاد الأوروبي بحلول شهر يناير/كانون الثاني 2024.

وهناك تشريع آخر كنا نتابعه أيضًا ويحظى باهتمام المجتمع ألا وهو توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 الذي يعرفه الكثير منكم ربما، وهو ما يطرح تدابير تخص أمن الفضاء الإلكتروني والتزامات فيما يخص الإبلاغ عن الحوادث للهيئات الهامة والأساسية. وسوف ينطبق توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 على الخدمات الموجودة في النطاق والتي توفر خدمتها في أوروبا بشكل مستقل عن الموقع الفعلي لتقديم الخدمة. ويعتبر موفرو خدمة نظام أسماء النطاقات من الخدمات الأساسية. ومن ثم، فإنها تقع في نطاق هذا التوجيه، باستثناء خوادم الجذر التي تم استثناؤها من هذا النطاق.

إذن فقد تم إجراء العملية السياسية في المستوى الأوروبي. وسوف يتم الانتهاء منها قريبًا. وبعد ذلك سوف تكون هناك مرحلة أخرى بالنظر إلى أن هذا التشريع عبارة عن توجيه، ومن ثم سوف يتوجب على الدول الأوروبية الأعضاء تنفيذه في تشريعاتهم الوطنية. وعلى وجه الخصوص، فإننا مهتمون بهذا الجانب عندما يتطرق الأمر إلى تنفيذ المادة 23، نظرًا لأن النص المتفق عليها ربما يترك متسعًا أمام الدول الأعضاء في تطبيق المتطلبات الخاصة بها. المادة 23 تتعلق بالجمع والوصول المحتمل إلى جميع بيانات التسجيل لأسماء النطاقات. وبهذه الطريقة، تمت صياغتها وتمت صياغة النص

بطريقة يمكن أن تترك تقديرًا محتملاً للدول الأعضاء في تطبيق متطلبات مختلفة عندما يتطرق الأمر إلى النوع المختلف من البيانات التي يتم جمعها. ومن ثم قد تكون هناك اختلافات وتضاربات بين الدول الأوروبية الأعضاء من حيث قائمة البيانات المطلوب منها جمعها. وبشكل عام، فإننا نؤكد على أن هذا عبارة عن مثال لنظام أسماء النطاقات وعلى نوع التشريعات التي يمكن أن تؤثر على عملية صناعة السياسات في المستوى العالمي عندما يتعلق الأمر بنظام أسماء النطاقات. ولدينا أيضًا مخاوف عندما يتعلق الأمر باستقلالية نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ccTLD، فيما يخص الطريقة التي يصاغ بها هذا التوجيه.

الرجاء عرض الشريحة التالية. لذلك سوف أشير قبل أن أحيل الكلمة إلى زميلتي إيلينا، إلى أن التشريع الخاص بالإشارات الجغرافية تم اقتراحه الربيع الماضي وسوف يغطي ذلك كلاً من الإشارات الجغرافية للخمور والمشروبات الروحية والمنتجات الزراعية وأيضًا إشارة جغرافية للمنتجات الصناعية الحرفية. ويشمل ذلك الأحكام ذات الصلة بالاستخدام الضار للإشارات الجغرافية في نظام أسماء النطاقات. كما أن العملية التشريعية المتعلقة بهذا الملف قد بدأت للتو. إذن فإن الجزء التفاوضي في البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي شرعا للتو في النظر في هذا التشريع الجديد. الكلمة إليك، إيلينا.

إيلينا بليكسديا: شكرًا، نورا. مرحبًا بكم جميعًا. وسريعًا فيما يخص الإشارات الجغرافية، أود الإشارة إلى أنه خلال الأسبوع الحالي، وكما قد تكونوا لاحظتم، فقد كانت هناك جلسة شائقة أجرتها منظمة دعم أسماء رموز البلدان حول الموضوع. اسمحوا لي أن أواصل الكلام حول بعض الأشياء مرة أخرى من الاتحاد الأوروبي التي نولي اهتمامًا بها كما نود أن نلفت عناية حضراتكم وتوضيح السبب في ذلك. إذن أحد هذه الأشياء هو المقترح المقدم من أجل تنظيم الذكاء الاصطناعي. وقد تم الإعلان عن ذلك في أبريل/نيسان 2021، لهذا فهو ليس جديدًا. فالجدال والعملية التشريعية ما تزال جارية. وهي تهدف إلى تناول

مخاطر الاستخدامات النوعية للذكاء الاصطناعي مثل المخاطر على حقوق الإنسان. والمخاطر مصنفة إلى أربعة مستويات مختلفة، خطر غير مقبول وخطر عالي وخطر محدود وخطر طفيف.

أما فيما يخص السبب وراء جذب المقترح لاهتمامنا الآن فهو أن هناك تعديلات يجري اقتراحها تفيد بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي المفترض استخدامها للأمان أو عناصر الأمن في إدارة وتشغيل الإنترنت تعتبر عالية الخطورة. وهذا أمر متسع للغاية. ونحن لا ندري ما يمكن تفسيره بأنه نظام للذكاء الاصطناعي ويكون جزءًا من الأمن في إدارة وتشغيل الإنترنت وهذا ما جاء في صياغة التعديل. ولا ندري ما يمكن أن يقتضيه الأمر من أجل تسمية هذه الأنظمة في بند الخطر المرتفع.

هذا شق آخر في لائحة خدمات تحديد الهوية والمصادقة والائتمان الإلكترونية eIDAS. ولائحة خدمات تحديد الهوية والمصادقة والائتمان الإلكترونية eIDAS هي إطار العمل الأوروبي للهوية الرقمية. وقد تم اعتماده في عام 2014. والآن، هناك مقترح تشريعي ومداولات جارية من أجل تحديثه. وما نريد أن نلفت عنايتكم إليه فيما يخص هذا المقترح التشريعي أمر خاص للغاية. وهذا يتعلق بمادة نوعية ألا وهي المادة 45، والتي تخص المواقع المؤهلة لشهادات التعليم. QWEC هو الاختصار. ولسنا الوحيدون الذين يبتكرون اختصارات. فهذه المادة في حالة تمريرها على حالتها الأصلية سوف يتم تفويضها من خلال القانون، أو المعيار المفترض اتباعه من خلال المواقع المؤهلة لشهادات التعليم بدلاً من اتباع المعايير التي تخص نموذج الحوكمة الحالي، أعني النموذج الحالي الذي تحظى فيه بمشاركة العديد من الخبراء القائمين على تطوير المعايير. ومن ثم فهذا من شأنه تعطيل النموذج الحالي القائم على الثقة. والآن يقترح البرلمان الأوروبي حذف هذه المادة. وفي حقيقة الأمر، فإن المناقشات جارية كما قلت لكم، ومن ثم سوف نرى.

وما زلنا في موضوع المعايير، ونود أن نلفت عنايتكم إلى استراتيجية التعيير في الاتحاد الأوروبي التي تم اقتراحها في فبراير/شباط. فالفكرة وراء استراتيجية التعيير تتمثل في

تمكين أوروبا من إحكام القبضة أكثر على الوضع الدولي للمعايير الدولية إضافة إلى هدف استراتيجي من حيث السيادة الرقمية، إن جاز القول. وسوف تسعى الاستراتيجية إلى إعداد منتدى رفيع المستوى. وقريبًا سوف تكون هناك دعوة لتقديم الطلبات من أجل المشاركة في ذلك المنتدى. وهذا هو السبب وراء ذكرنا لهذا الأمر لكم. هذا إذا كانت الدعوة لتقديم الطلبات قد خرجت الأسبوع الحالي وقد فاتني ذلك بالكامل. والآن فقد جعل المدير التنفيذي للاتحاد الأوروبي المشاركة صارمة بالنسبة للمجموعات الفرعية التي تتعامل مع الموضوعات الحرجة والحساسة بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي إذا ما رأوا أن هذا عبارة عن مؤسسة أو فرد قيد التحكم من دولة أخرى أو كيان من دولة أخرى يقدم طلبًا. وكما أوضحنا فيما يخص لائحة خدمات تحديد الهوية والمصادقة والائتمان الإلكترونية eIDAS، فقد لاحظنا أسلوبًا سياسيًا -إن جاز التعبير- في وضع المعايير التي يمكن أن تعطل في نهاية المسار وتتدخل في نموذج الحوكمة الحالي القائم على الثقة ومشاركة العديد من الخبراء في وضع المعايير. ولم يجر إلى الآن تفعيل هذا المنتدى. ولم يتم اختياره، وكما قلت لكم، فسوف تكون عبارة عن دعوة لتقديم الطلبات.

وأخيرًا، البند الأخير، أود أن ألفت إليه الانتباه من أوروبا. وهذا ليس مقترحًا تشريعيًا، على الأقل ليس الآن. لكن في الوقت الحالي، هناك مناقشة وجدال حول ما يسمى بالحصة العادلة أو مبدأ المرسل المستند إلى المجموعة. والآن ثمة مناقشات في المستوى الأوروبي حول الاحتياجات المحتملة للتغييرات التنظيمية التي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء نظم تحكيم تسمح لمشغلي شبكات الاتصالات بالحصول على عوائد من موفري الخدمات الرقمية من [00:29:56 -يتعذر تمييز الصوت]. النظام، إذا كان هناك أي منها، فيمكنه وربما يكون هذا من المزاوجة وطبقة النقل عن طريق طرح وتقديم إشارات الأسعار.

لاحظوا أن طبقة المزاوجة والنقل إلى الآن لم يتم تمريرها بموجب القانون. حيث تعتبر الفكرة خلافية. وربما يتم النظر إليها في المجال مع حيادية الإنترنت. على سبيل المثال، كانت هناك مجموعة من الإرشادات المقدمة من البرلمان الأوروبي وقامت بإرسال خطاب برفض الفكرة. وبالطبع هناك آخرون ممن يرسلون خطابات تؤيد الفكرة. وهذا

في الوقت الحالي عبارة عن نقاش محتدم كما أنه يجذب الكثير من الاهتمام في بروكسل. ومن ثم، فإننا نلفت عناية حضراتكم له.

وقد أطلقت هيئة المنظمين الأوروبيين المعنيين بالاتصالات الإلكترونية BEREC مسارًا جديدًا للحرب من شأنه الوصول إلى نظام الربط باستخدام بروتوكول الإنترنت وتأثير هذا المبدأ إذا كان من المفترض تنفيذه. المبدأ القائم على شبكة الأطراف الوسطى. واسمحوا لي أن أنهي كلمتي بالقول بأن هذا المقترح كان فكرة ممتازة، فقد تم تحليل المبدأ بالفعل من خلال هيئة المنظمين الأوروبيين المعنيين بالاتصالات الإلكترونية BEREC في عام 2012. وفي ذلك الوقت وجدت هيئة المنظمين الأوروبيين المعنيين بالاتصالات الإلكترونية BEREC أن تنفيذ قاعدة الأطراف المركزية قيد تمثل ضررًا كافيًا لمنظومة الإنترنت. ونحن نفهم بأن هيئة المنظمين الأوروبيين المعنيين بالاتصالات الإلكترونية BEREC تريد أن تتأكد من مدى صحة النتائج المبكرة إلى الآن وما إن كانت ادعاءات الحصة العادلة صحيحة أم لا. شكرًا جزيلاً على اهتمامكم. سوف أحيل الكلمة إلى ماندي.

ماندي كارفير: شكرًا لكِ، إيلينا. الشريحة التالية، رجاءً. هناك شيء واحد أريد البدء بذكره، سوف ترون أن بعض العمليات التي نتحدث حولها لها منحنى طويل للغاية. إذن فنشاط الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية الذي يعد جزءًا من دورة اعتيادية. ولكن كما سمعنا من زملائي عندما كانوا يتحدثون حول بعض التشريعات النوعية، فهذان بالتحديد لهما منحنى طويل يمكن أن يكون التقديم أو يمكن النص عليها بعد ذلك بسنوات. فهذه إذن عمليات متواصلة. وليست في المعتاد مرة وينتهي الأمر. إذن مرة أخرى، سوف أقدم لكم عينة صغيرة فقط بحيث تتاح الفرصة أمام الناس من أجل طرح الأسئلة وأيضًا من أجل الحوار.

نبدأ بالتطورات التي تمت في مجتمع آسيا والمحيط الهادي APAC والنظر إلى الصين. ففي الآونة الأخيرة، كان هناك عدد من القوانين الجديدة أو بعض التشريعات ذات إمكانية المساس بمهمة ورسالة ICANN. وقد كانت هذه القوانين والتشريعات في مجالات مثل أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات وأمن البيانات إلخ. وإذا ما كنتم تتابعون مساحة ICANN، فسوف تلاحظون أنه كانت هناك مدونات وتعليمات تم نشرها حول قانون حماية المعلومات الشخصية في الصين أو PIPL الذي سرى العمل به في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وهو يشبه قانون حماية البيانات العامة GDPR. وربما يكون أكثر الأنشطة الصينية الملحوظة التي سنتحدث حولها. وأعني بذلك، أن هناك فارق أساسي بين قانون حماية المعلومات الشخصية وبين قانون حماية البيانات العامة GDPR، وهو أن القانون الصيني لا يشمل مفهوم المصلحة المشروعة. كما أنه ينظر في عمليات نقل المعلومات الشخصية العابرة للحدود. ومن ثم فقد شاركنا في السابق أصحاب المصلحة والحكومة. وكان هناك اتصال مع الأطراف المتعاقدة ومع المجتمع الأوسع من خلال المنشورات المعلنة على موقع منظمة ICANN. ونحن نحصل على مدونة إضافة إلى مشاورات. وهذا يعتبر مثالاً على نوع النشاط المستخدم في إشعار المجتمع وإشراكه. كما كانت هناك أيضًا مشاركة في مناقشات ومنتديات المجتمع.

الرجاء عرض الشريحة التالية. حسنًا. إذن لكي نتحدث حول بعض تطورات مجتمع آسيا والمحيط الهادي APAC في الهند، فسوف ترون أن هذا هو محور الاهتمام الأساسي في قانون تقنية المعلومات لعام 2000، والذي تم تعديله مرة أخرى في 2008. وهناك حوار في يجري في الوقت الحالي في الحكومة الهندية حول إمكانية إصلاح القانون مرة أخرى. وفي حين ما تزال المناقشة جارية، نريد الإشارة إلى بعض المستجدات. هناك ما يطلق عليه اسم قوانين الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2021 تم تمريرها في فبراير/شباط. وقد حلت محل قوانين تقنية المعلومات لعام 2011. وفي حين أن الهدف من هذا القانون ينصب على وسائل الإعلام عبر الإنترنت وتطبيقات ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنه عبارة عن تعريف واسع لمفهوم الوساطة داخل قواعد تقنية

المعلومات لعام 2021. إذن هناك إمكانية حدوث تأثير على الأطراف المتعاقدة مع ICANN.

وهناك بعض المناقشات حول التعديل والتحديث، لكن ليس هناك ما تجدر الإشارة إليه بخصوص ما صدر في 2021. مرة أخرى، فإن محتوى وسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت لا تؤثر على ICANN. وهناك أيضًا بعض التوجيهات الجديدة بخصوص قانون تقنية المعلومات لعام 2000 تتعلق بممارسات أمن المعلومات. ونحن نراقب ذلك. وقد كانت المناسبة العامة الأحدث في إبريل 2022.

الرجاء عرض الشريحة التالية. إذن على المستوى الإقليمي، كان هناك قدر كبير من الاهتمام بقوانين حماية البيانات الشخصية. ويمكنكم رؤية نطاق الدول التي لديها تشريعات إما ظهرت للتو أو يجري النقاش حولها. وما يزال ذلك موضوعًا ساخنًا أو أحد نواحي النشاط. كما أن هناك زيادة كبيرة في ربوع المنطقة في قوانين حماية البيانات الشخصية منذ صدور قانون حماية البيانات العامة GDPR. فإذا كنتم على دراية بعدم التوافق والامتثال لقانون حماية البيانات العامة GDPR، فربما تكون متوافقين وممتثلين لهذه القوانين. إذن ليس لها نفس التأثير أو إمكانية التأثير على مجتمع ICANN فقط بسبب أن العديد منها يتعقب قانون حماية البيانات العامة GDPR.

كما يمكنكم أن تروا بأن الكثير من هذه القوانين في مراحل مختلفة. إذن ما زلنا نراقب البعض منها. فقد تمت صياغة بعضها. وعندما تصبح في حقيقة الأمر منشورًا نهائيًا، فسوف نحصل على المزيد من التفاصيل. وبعد ذلك هناك ما يشبه القانون الهندي لحماية البيانات تم اقتراحه في 2019 وكان هناك هذا النشاط القوي مع المقترحات المقدمة من أجل المراجعات وما إلى ذلك، لدرجة أن هذا التشريع تم سحبه في حقيقة الأمر لأنهم يريدون بداية جديدة وليس إجراء العديد من التغييرات المتزايدة. وأنا لا أريد الخوض في تفاصيل كبيرة فيما يخص كل واحد من هذه التشريعات، على الرغم من أنه يمكننا المتابعة مع الزملاء فيما بعد، لأنني حريص على مراعاة الوقت.

الرجاء عرض الشريحة التالية. إذن ليست جميع التشريعات متعلقة بخصوصية البيانات. فهناك أنواع أخرى من التشريعات غير قانون حماية البيانات العامة GDPR ننظر فيها. ومرة أخرى، فنحن نوفر لكم لمحة إقليمية عن الموضوع. ومن ثم فإننا نشهد المزيد من الأنشطة في ربوع المنطقة الفرعية من جنوب شرق آسيا حول إجمالي إدارة واستخدام الإنترنت. وإليكم بعض الأمثلة. لدى فيتنام اثنين من التشريعات التي تنظر في توفير الإدارة واستخدام الخدمات والمعلومات المتاحة على الإنترنت. ومرة أخرى، فإننا ننظر في الأشياء، لكن هذه الأشياء ليس لها بالضرورة تأثير مباشر على ICANN أو على مجتمع ICANN. ومرة أخرى، مثال على كامبوديا التي لديها الآن درجة فرعية فيما يخص بوابة الإنترنت الوطنية الخاصة بها. ومثال آخر من منطقة أوقيانوسيا، وهو قانون البحث والإشراف، والذكاء والأمن واستراتيجية أمن الفضاء الإلكتروني الخاصة بهم.

وسوف أنتقل إلى الشريحة التالية، من فضلك. إذن ما أريد الإشارة إليه هنا هو انخراط ومشاركة المجتمع. فالعديد منكم مشاركون بنشاط في مناطقهم، وفي المؤسسات الصناعية الخاصة بكم بشكل واضح، كما أن نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ccTLD مترسخة فيما يجري في المناطق الخاصة بكل منهم. ونحن نطلب منكم جميعًا التكرم بمشاركة ذلك النوع من المعلومات، وعلى وجه الخصوص عندما ترون نشاطًا يمكن أن يكون له تأثير خارج النطاق الجغرافي. وهذا أحد القضايا الهامة. وهو من بين الأشياء التي تبدت عن قانون حماية البيانات العامة GDPR. ولا يتعلق الأمر فقط بما إن كنتم متواجدين في مساحة ما وربما يصيبكم التأثير.

الرجاء عرض الشريحة التالية. ومن ثم فإننا نريد من هذا الأمر أن يكون في مسارين من تدفق المعلومات. ونريد أن نكون متفاعلين. وهذه الجلسات تُجرى في كل اجتماع لـ ICANN وتكون معنا تلك المنشورات. ويمكنكم الاشتراك في الصفحات ومن ثم الحصول على تحديثات تلقائية. وما توضحه هذه المنشورات والعروض مباشرة هو الالتزام الذي قدمناه أمام المجتمع في 2019 في الميثاق التشريعي والتنظيمي. ونريد

مواصلة تقديم الرسائل الموجهة إضافة إلى أعمال التوعية والتواصل. وسوف نواصل القيام بأعمال البحث والتحليل. كما نود أن نسلط الضوء كذلك بالنسبة لكم على الفرص المتاحة لتقديم مساهمات لمختلف العمليات والإجراءات القائمة فيما بين الحكومات والتي نرى أن لها إمكانية التأثير على مهمة ورسالة ICANN.

كما أن هناك إضافة إلى صفحة شعبة المشاركة الحكومية. ونحن بانتظار أن تكون لديهم القدرة على القيام بأعمال التحديث في الشعبة. لكن سوف تكون هنا صفحة سوف ندرج فيها الفرصة من أجل تقديم التعقيبات والآراء والتعليق العام في مساحة الأطراف الأخرى. ومرة أخرى، في حالة الاشتراك في الصفحة، فسوف تحصلون عندها على إحاطات بموعد حدوث تلك الأنواع من الأنشطة. ولا أود الإشارة مرة أخرى إلى الهيئة الجامعة للاتحاد الدولي للاتصالات. فسوف نكون حاضرين في بودابست. كما أننا نقوم كذلك بالتنسيق مع الزملاء في منظومة الإنترنت ممن سوف يحضرون الجلسة الجامعة. وأرجو منكم إخبارنا بمن سيكون حاضرًا هناك. وكما قلت لكم، لدينا فريق مبادرة شفافية المعلومات يعمل على تغييرات إضافية في الوظائف على صفحة ويب شعبة المشاركة الحكومية. وسوف يكون هناك إعلان عندما تكون هذه التغييرات متاحة. الشريحة التالية من فضلك. ومن ثم أود أفتح المجال أمام الأسئلة. وكما أوضحت بيكي في السابق، فسوف نقوم بالتبديل بين المشاركة عبر الإنترنت وقائمة الانتظار في القاعة.

مايكل بلايج: مايكل بلايج. بيان وسؤالان. أولاً البيان، شكرًا لكم على هذه الإحاطة الرائعة. متى كان ذلك متاحًا؟ هل كان متاحًا قبل اجتماع ICANN75؟ سوف يكون من المفيد لو كان من الممكن توافر هذه الوثيقة بحيث يمكننا ربما قراءتها وربما جعل هذا الأمر أكثر مشاركة. إذن أعتقد أن هذا هو البيان الأول. البيان رقم اثنان، ما سيكون مفيدًا أيضًا هو أنني أعرف أن ICANN اعتادت في الماضي توفير إحاطات تشريعية ربع سنوية. ولا أدري أين وصلنا، وقد كنت أحاول البحث عن هذا على موقع ICANN على الويب. لكن سيكون من المفيد حقًا الحصول على هذه المعلومات بطريقة أكثر حيوية. فالكثير

من هذه الأشياء يتغير حرفيًا من يوم إلى يوم في بعض الأحيان. إذن فإن إتاحة هذه المعلومات ديناميكيًا للمجتمع سيكون مفيدًا بشكل كبير.

وهناك مقترح آخر إذا ما كنتم تنوون المسير في هذا الطريق. كما كان هناك عدد من نطاقات المستوى الأعلى لرموز البلدان ccTLD خلال العام الحالي وقد بدأت في سن متطلبات تتعلق بمعرفة المسجلين الذين تتعامل معهم. فقد قامت شركة NICSI بهذا على سبيل المثال، من خلال الاستشهاد ببعض من قوانينها، أعني سن القوانين. لذلك سوف يكون من المفيد أن يكون هناك سبب وأثر عند تمرير البعض من هذه المبادرات التشريعية أو تكون إدارية للقول؛ إليكم ماهية هذا الأمر وإليكم ما له من تأثير على المجتمع المحلي. لأنني أعتقد أن هناك إمكانية واحتمالية أن يمثل هذا تجربة تعليمية لمساحة نطاقات gTLD الأوسع. وسؤالي الأخير بما أنني من أمريكا. في غضون الـ 24 ساعة الماضي، كان هناك اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ ومندوبين اثنين من الكونغرس أرسلوا خطابًا إلى الإدارة الوطنية الأمريكية للاتصالات والمعلومات NTIA يشيرون فيه على وجه الخصوص إلى مشاركة الإدارة الوطنية الأمريكية للاتصالات والمعلومات هنا في ICANN فيما يتعلق بخصوصية البيانات. وأنا أعرف أن ICANN لديها فريق تشريعي أمريكي، فهل كانت ICANN مشاركة أو تتعامل مع أي من ممثلي الكونغرس أو أعضاء مجلس الشيوخ هؤلاء؟ نعم. هذا سؤالي.

ماندي كارفير: شكرًا لكم على كل ما قدم من مقترحات، وقد قمت بتدوين الأفكار. اسمحوا لي أيضًا أن أشير إلى أن هناك تقرير اعتيادي لشعبة المشاركة الحكومية تم القيام به من أجل اللجنة الاستشارية الحكومية وتم نشره. كما أن لدينا تقرير المدير التنفيذي يحتوي على قسم يخص مشاركة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والنشاط المقبل.

أنا أفهم ما تحاول الإشارة إليه وكأنك تسأل عن المستندات السابقة التي تتكون منها التقارير التي كنا نجريها في عام 2019 وفي 2020. إذن فنحن ننظر دائمًا في طرق

أخرى والمزيد من طرق عرض المادة. وأنا أوصي بهذه المنشورات الخاصة بشعبة المشاركة الحكومية لأنه كانت هناك العديد من الإحاطات حول نشاط المنظمات الدولية الحكومية، لكنني سوف أحيل الكلمة إلى زميلي حول نشاط الحكومة الأمريكية.

متحدث لم يذكر اسمه: شكرًا لك، مايكل. إذن في إطار أعمال التواصل الاعتيادية مع الكونغرس، فإننا نقدم إحاطات حول كل ما يجري في ICANN، بما في ذلك العمل الجاري بخصوص المواصفات المؤقتة. وأعتقد أن بعضًا من تلك المكاتب أو بعضًا من فريق العمل الخاص بهم كان مشاركاً في بعض من هذه الإحاطات أو طرح أسئلة حولها. لكن إذا كان السؤال، هل نحن نؤيد بشكل خاص ذلك الخطاب؟ كلا. وهل قدمنا إخطارًا مقدمًا به؟ لا.

ريبيكا ماكغيلي: شكرًا. بعد ذلك معنا سؤال مقدم من أحد المشاركين عبر الإنترنت، نايغل هيكسون. نايغل، هلا تفضلت بإلغاء كتم صوت ميكروفونك. أعتذر، من المفترض قراءة ذلك على مسامع الجميع. شكرًا جزيلاً لك على هذا العرض الرائع. هل يمكنكم أن توضح كيف أن توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 -إن جاز التعبير- سيؤثر على الجهات الفاعلة في نظام أسماء النطاقات؟

إيلينا بليكسديا: شكرًا لك بيكي، وأشكرك نايغل على طرح السؤال. نعم، بالطبع، سوف يؤثر على الجهات الفاعلة في نظام أسماء النطاقات في مستويات متنوعة. فعلى الإجمال، يعمل توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 على وضع تدابير أمن الفضاء الإلكتروني التي يتعين على الكيانات الأساسية التمسك بها، إضافة إلى التزامات تقديم التقارير والإبلاغ، أعني التزامات تقديم التقارير والبلاغات إلى السلطات، وفرض الغرامات في حالة عدم التقيد بهذه الالتزامات. إذن فإن جميع مشغلي نظام أسماء النطاقات، كما ذكرت نورا،

وباستثناء خوادم الجذر داخلين ضمن النطاق. لا تنسوا بأن توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 له تطبيق إقليمي إضافي. ولذلك إذا كنتم تقدمون خدمات في تلك الناحية، فأنتم وبشكل أساسي مخاطبون بذلك. إذن سوف يتوجب التمسك بكل هذه التدابير من جانب مشغلي نظام أسماء النطاقات. أما الجانب الآخر من ذلك فيتمثل في المادة 23، والتي تخص بيانات التسجيل. فسوف يكون لنا فيها تشريع يحدد بعضًا من أعمال وضع السياسات التي تتم داخل ICANN. وسوف يتوجب اتباع تلك التدابير من جانب كل من نطاقات gTLD ونطاقات ccTLD ما داموا يقدمون خدمات في أوروبا. فالأمر إذن لا يتعلق بنطاقات ccTLD الأوروبية وحدها. هذه هي الإجابة باختصار، ويسرني تقديم المزيد والمزيد من المعلومات بالتفصيل. شكرًا.

كريس باكريدج: مرحبًا، أنا كريس باكريدج من مركز تنسيق الشبكات الأوروبية لبروتوكول الإنترنت RIPE NCC. أردت فقط أن أوجه الشكر إلى ماندي وفريق العمل على هذه الإحاطة. وأردت أيضًا توجيه الشكر إلى فريق عمل ICANN على ما نقوم به من تعاون وتآزر مع منظمتنا. إن بيني، آليكسي، فيرا، إليزابيث في الاتحاد الأوروبي، إلينا ونورا وكريس وآدم في الإدارة. هناك إذن الكثير منا يقومون بالكثير من العمل في الكثير من المسارات المختلفة. والتعاون فعليًا أمر غاية في الضرورة. ويجب أن يكون من خلال من لديهم منا اهتمام مشترك، وفهم مشترك، والتزام مشترك تجاه أسلوب أصحاب المصلحة المتعددين. ونحن بحاجة فعلية إلى التنسيق أكثر من أي وقت مضي لتحقيق أقصى تأثير في الكثير من هذه المسارات التي نتجادل فيها لأننا نرى الكثير من ردود الأفعال السلبية من الكثير من النواحي المختلفة.

وهذا لا يقصد به بأي حال من الأحوال انتقاد هذا العرض التوضيحي، لكنني أشير إلى أن الكثير مما تمت مناقشته هنا ينطوي على إطار زمني لمدة ستة أشهر وقد تزيد أو تنقص عن تلك المدة. وهناك الكثير من الأشياء التي سوف تظهر في القريب العاجل.

وقد كانت هناك الكثير من التقارير حول الأشياء التي تمت منذ فترة قصيرة، وهذا في حد ذاته إشارة إلى عدد الأنشطة الجارية في الوقت الحالي. لكنني أود القول بأننا أيضًا بحاجة إلى النظر أكثر من ذلك للأمام في كل هذه الأشياء لأن العامين أو الثلاثة القادمة سوف تكون هناك الكثير من الفعاليات الهامة فعليًا، وعلى وجه الخصوص في مساحة الأمم المتحدة. والكثير من المناقشات التي نجريها والتضامن الذي نقوم به ينسحب على الإجماع والاتفاقيات التي ظهرت في تونس، وعملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات في 2003 و2005 وعلى وجه الخصوص جدول أعمال تونس هناك.

وفي غضون عامين، سوف نعقد القمة العالمين لمجتمع المعلومات WSIS+20 وهناك احتمالية حقيقية فعليًا أن ينحل هذا الإجماع ويحل محله شيء آخر. إذن ثمة حاجة قوية بالنسبة لـ ICANN ولغيرها من مؤسسات I-Star، وهذا المجتمع بالكامل إلى العمل فعليًا معًا من أجل المشاركة مع الحكومات وضمان أنه عندما يتم إجراء هذه المناقشة، أن يتم الاحتفاظ بهذا الإجماع حول ضرورة وأهمية أسلوب أصحاب المصلحة المتعددين وأن يتم تقويته إن أمكن. شكرًا.

ماندي كارفير: شكرًا لك، كريس. بيكي، هل لدينا تعليق من متصل على الإنترنت؟

ريبيكا ماكغيلي: يمكننا تناول السؤال التالي من الميكروفون. شكرًا.

مارك دبليو داتيسغيلد: شكرًا جزيلاً. أنا مارك داتيسغيلد، وأتحدث بصفتي الشخصية. أود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى فريق العمل وأن أواصل التأكيد على أهمية هذه الجلسة المنعقدة بالحضور الشخصي وحسب، بل أيضًا أهمية ندوات بالويب. فقد كانت مفيدة بشكل كبير. فهي

مفيدة بحق للمجتمع وتساعده على التطلع إلى ما هو قادم. وسؤالي يشير على وجه الخصوص إلى أن الحكومة الصينية قد أعلنت مؤخرًا على خططها لتوسيع ومواصلة المشاركة في مؤتمرها العالمي للإنترنت، والذي ظل مستمرًا لعدة سنوات والأسماء بحيث يكون طريقة لإجراء منتدى موازٍ لحوكمة الإنترنت. لكن تم الإعلان عنه في يوليو/تموز، وهي تخطط لتوسيع ذلك المؤتمر وذلك المنتدى الخاص، والبدء في اتخاذ قرارات هناك أو على الأقل مناقشات مسبقة قبل صدور قراراتنا. وأود أن أعرف إن كان فريق العمل يواكب آخر المستجدات حول تلك التطورات وإن كان ينوي المشاركة بطريقة ما فيها، وإذا لم يكن هذا هو الحال، فهل ينظر في إجراء هذه المشاركة معنا في المجتمع بحيث يمكننا معرفة ما يجري هناك ونحاول فهم أنواع الانطباعات التي سوف تأتينا من هناك، وهل يجب أن نكون على دراية بالمسائل الخاصة. لكن هذا سيكون مفيدًا بشكل كبير لأنه مساحة أكثر انغلاقًا. شكرًا جزيلاً.

ماندي كارفير: أعتذر. لا أفهم ما تقصده بعبارة المناقشة في مساحة مغلقة.

مارك دبليو داتيسغيلد: أعني مؤتمر الإنترنت العالمي WIC في الصين. لقد حضرته ICANN في عام 2018 من أجل التفويض، وأعتقد أنها لم تحضره منذ ذلك الحين.

ماندي كارفير: حسنًا. ونحن نتبع بعض القواعد في التعامل مع الحوار، إلخ. لكن أعتقد أننا أسهمنا بمشاركة في مستوى منخفض في تلك المساحة مؤخرًا. لا أدري إن كان هناك أي من زملائي من منطقتي يودون إحاطتنا بشيء أو الرد على ذلك. لكن بخلاف ذلك، يمكننا العودة مرة أخرى إليكم بمزيد من التفصيل إن شئتم.

مارك دبليو داتيسغيلد: نعم، شكرًا. أو يمكننا فقط وضع تمييز من يمكن أن يكون مهتمًا بذلك، وربما يكون من الأشياء التي يمكننا النظر فيها. شكرًا.

ماندي كارفير: وأعتقد أن معنا أحد المشاركين عبر الإنترنت أو عن بعد ويريد التعليق على ذلك.

ريبيكا ماكغيلي: نعم. لدينا يد مرفوعة. فياشيسلاف إيروخين، برجاء إلغاء كتم الصوت.

فياشيسلاف إيروخين: مرحبًا أيها الزملاء، أنا فياشيسلاف إيروخين من روسيا الاتحادية. أود أن أقدم ملاحظة بخصوص الإحاطة المتعلقة بنشاط الاتحاد الدولي للاتصالات وعلى وجه الخصوص المؤتمر الجامع، أعني المؤتمر الجامع المقبل. لقد كانت هناك عبارة في ممثلي القرار رقم 102 الذي اقترحته روسيا الاتحادية من أجل مناقشة استقرار وأمان واستدامة الإنترنت. وترى روسيا الاتحادية بعض التهديدات من خلال أعمال ICANN وأعمال IRI. هذا غير صحيح. فقد اقترحت روسيا الاتحادية بالفعل هذا الموضوع من أجل المناقشة خلال المشاورات المفتوحة. لكننا لا نرى أي تخديد في العمل الذي تقم به ICANN أو السجلات الإقليمية. بل نرى أن هناك مسارًا لأمن واستقرار نموذج حوكمة الإنترنت. من خلال اختصاص تنظيم المخاطر. ICANN في الاختصاص القضائي والنطاق الأمريكي للسجلات الإقليمية والمناطق الوطنية.

وهناك حالة مشهورة تتمثل في مركز معلومات الشبكة الإفريقية AfriNIC عندما تم حجب أصولها وحساباتها البنكية، لكنه هذا يوضح بأن المنظمة، التي تحظى بوظيفة

حيوية لحكومات الإنترنت لا يمكن أن اختصاص قضائي لدولة واحدة. وقد اقترحت روسيا الاتحادية مناقشة أمن واستقرار نموذج حوكمة الإنترنت. ففي البداية، وخلال المشاورات المفتوحة في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين، وبعد ذلك خلال مجموعة الإنترنت المتعددة CG. ونحن نعلن عن الطريقة التي يمكننا بها تقديم المساعدة، ICANN، أي كيف يمكننا مساعدة سجل إقليمي على استيفاء هذا التغيير، وعلى حل هذه المشكلة. نعم، يمكن لروسيا الاتحادية أن ترى أن هذه الاختصاصات الوطنية تمثل تهديدًا، ولكن ليس العمل الخاص بـ ICANN والسجلات الإقليمية. ونشكر جميع الزملاء في ICANN ممن يبذلون جهودًا عملاقة من أجل دعم الإنترنت العالمي. وأود أن أطلب من الزملاء في ICANN وفي إدارة السجلات العالمية التكرم بتحري الدقة في العبارة وفي الإحاطات المقدمة إلى المجتمع. شكرًا.

ماندي كارفير: شكرًا لك على هذه المداخلة. بالفعل نحن نؤمن بإنترنت واحد ومستقر وله قابلية التشغيل المتبادل على مستوى العالم. والأوراق التي نشرناها تستخدم فقط مقتبسات مباشرة من العروض التوضيحية المقدمة من ممثلي الحكومات في المناطق الخاصة بكل منهم. ومن ثم فإننا لا نقوم بتفسير الكلمات الخاصة بهم. بل نقوم بعرض العبارات التي أدلوا بها. لكننا نعمل مع الجميع ونركز على القرارات أكثر من الأشخاص ومن الانتخابات.

بيكي ماكغيلي: نعم، يمكننا الانتقال إلى المشاركين الفعليين عند الميكروفون، شكرًا لك. شكرًا.

متحدث لم يذكر اسمه: صباح الخير، أيها السيدات والسادة. أنا [00:58:40 -يتعذر تمييز الصوت] من Net-Chinese، وهو أحد أمناء السجلات المعتمدين من ICANN. وسوف أتكلم هنا بصفتي

الشخصية. من منطلق ومنظور الأعمال، فإن البيئة المستقرة تعزز النمو الاقتصادي وهي الوضع النموذجي للنمو الاقتصادي. ولدي سؤال موجه إلى ICANN يقوم على ما لدي من مخاوف حيال مستقبل نظام أسماء النطاقات. وسؤالي هو، كيف يمكن لـ ICANN ولتحسين أوضاع الإنترنت تطوير الاستقرار الجيوسياسي على المستوى الإقليمي والعالمي؟ وبصرف النظر عن إدارة نظام أسماء النطاقات وربط الناس بعضهم بعضًا من جميع أنحاء العالم، ما هي الخطط أو المبادرات الأخرى التي لدى ICANN أو أعتقد أنه يمكنهم تسهيل الاستقرار الجيوسياسي المحن على المستوى الإقليمي والعالمي. هل ثمة معلومات عن ذلك ويمكنكم إطلاعنا عليها؟ شكرًا.

ماندي كارفير: الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها تسهيل الاستقرار والتكامل الجيوسياسي يكون من خلال إجراء حوارات منتظمة حول الطريقة التي تعمل بها البنية التحتية والفوائد المستحصل عليها من آلية التعاون والتكامل. ولكني أود من زملائي الحصول على فرصة كافية إن أرادوا الإضافة إلى ذلك. هل لدينا أي شخص مداخلة على الإنترنت؟

بيكي ماكغيلي: سؤالنا التالي مقدم من غابرييل كارسون. إفريقيا تمثل معضلة رقمية. وبسبب الإجبار عن اتخاذ أحد الجوانب سواء استنادًا إلى جدول الأعمال الغربي أو جدول الأعمال الرقمي الشرقي باعتباره شرطًا مسبقًا على استمرار التعاون الرقمي متعدد الأطراف. فإن الطبقة السياسية من التأثير تضر بالحريات المدنية الرقمية من منظور المستخدم النهائي. فما الذي تقوم به ICANN من أجل تقوية القدرات التشريعية الإفريقية فيما يخص نظام أسماء النطاقات الذي يعد المتمسك الرئيسي بالسيادة الرقمية؟

ماندي كارفير: نحن نشارك في أعمال التشريعات الحكومية التي قد تؤثر على نظام أسماء النطاقات وعلى القدرة على التشغيل البيني للإنترنت. ونريد منهم أن يكونوا على دراية بما يحتمل من عواقب غير مرغوبة للجهود المبذولة. كما أننا نوفر معلومات حقيقية فيما يخص العواقب العكسية المحتملة. ونعمل أيضًا وبنشاط في المنطقة وثمة مبادرة نقوم فيها بتسهيل ائتلاف من أجل إفريقيا الرقمية، والتي تهدف إلى زيادة القدرة والموارد التي تتحدث ليس فقط عن البنية التحتية المادية مثل خادم الجذر المدار بمعرفة ICANN ونقاط التبادل وحسب، بل أيضًا عن نماذج الحوكمة والإدارة والمشاركة. هل لدينا غير ذلك؟

بيكي ماكغيلي: سوف نتلقى الأسئلة من الميكروفون. شكرًا.

جون أف. كويرالت: مساء الخير. أنا جون أف. كويرالت وأتحدث بالنيابة عن مؤسسة IO Foundation. في البداية، شكرًا لكم على العمل الذي عرضتموه اليوم. كان هذا شيقاً للغاية. وقد أردت العودة مرة أخرى إلى نقطتين وأود أن أطرح سؤالاً حولهما. في بداية العرض التقديمي وإعادة الصياغة، ذكرتم شيئًا طوال الوقت عن مخاوف حول التعامل مع التحديات السياسية والاجتماع في الحلول التكنولوجية. هل يمكنكم إعطاؤنا بعض الأمثلة على نوع المخاوف التي تم طرحها في أية موضوعات. لأن هذه هي المرة الثانية التي أسمع فيها ذلك خلال اجتماع ICANN الحالي، وأنا متخوف قليلاً من أن يكون هناك شيء من سوء التفاهم حيال تلك الأشياء.

والأمر الآخر هو أنه كانت هناك جلسة بالأمس حول المعرِّفات الناشئة. وأنا أفهم أن هذه الأنواع من المبادرات لا تحظى بالدعم الحكومي في الوقت الحالي، ومع ذلك فإن دخولها في المناقشات يتزايد. لذلك فإنني أتساءل عما إن كان فريقنا سوف يلقي نظرة في مرحلة ما على ماهية ونوع الأنظمة والقوانين اليت يصدرونها بصرف النظر عن

المنظور الفني الذي يمكن أن يتداخل أو يتعارض مع ICANN. وأنا أعرف يقينًا الجانب الفني الذي كان مكتب المسئول الفني الأول ينظر فيه إلى هذا النوع من الأشياء، ولكن أكثر من المنظور الفني. إذن في نفس هذا السياق الذي تنظرون فيه إلى ماهية الأحداث الجيوسياسية التي قد تؤثر على ICANN، فأنا أفكر فيم إن كنتم ستنظرون كذلك في تلك الأشياء فيما بعد. شكرًا.

ماندي كارفير: بالنسبة للجزء الأول من سؤالك، أحيانًا نرى بعض الأنشطة التي تستهدف المحتوى، على سبيل المثال، والتي لا تقع ضمن اختصاص ICANN ومهامها على وجه التحديد، لكن جهود التنفيذ التي تبذلها الهيئة الحكومية من أجل التعامل مع المسائل الخاصة بالمحتوى لها بالفعل تأثير محتمل. إذن فهم ينظرون في مسألة حجب نظام أسماء النطاقات أم أنهم يريدون النظر في بعض أنواع تغييرات البنية التحتية لأنهم بصدد البحث عن طريقة للتعامل مع مسألة المحتوى من أجل محاولة التغلب عليها. فهذا إذن ما نشير إليه. وهي بنفس التنوع الذي تتصف به المقترحات والمناطق الفردية. ومن ثم فإننا نحاول التحدث إلى الناس حول التشغيل الفني، وإمكانية التشغيل البيني للإنترنت، ولكن أيضًا حول الطريقة التي تعمل بها الأشياء. لأن الجهود المبذولة في الغالب للتغلب على هذه المشكلة تتمثل في محاولة تغيير شيء ما هناك وهم غير متصلين في حقيقة الأمر، لكن هذا الأمر قد يؤدي إلى تعطيل شيء آخر.

وأنا لست الشخص المناسب للحديث حول أي شيء يخص الجذور الجديدة المحتملة. أما المساحة التي يمكن أن يؤدي فيها ذلك إلى التأثير أو التأثر بالنشاط الحكومي، وأحد المخاوف يمكن أن تكون المعرفة لدى الشاري، على سبيل المثال، لأن الحكومات تهتم بالأعضاء المؤسسين وترغبون في حمايتهم في الأسواق وفي غيرها. وسامحوني إن كنت قد أسأت فهم المكان الذي يجب طرح السؤال فيه. ففي هذه الحالة، أعتقد أن المشكلة تدور حول الأسئلة عم إن كانت هذه مساحات بديلة يجري بيعها إلى عملاء لا يفهمون أنها لا تقع على سبيل المثال ضمن اختصاص الامتثال. ولم يقع ذلك ضمن نطاق العقود.

وسوف تكون هذه إحدى نواحي الاهتمام. ويمكنني أن أرى بأن هذه يمكن أن تكون ناحية ذات نشاط.

جون أف. كويرالت: لقد تم توجيه السؤال أكثر بمعنى أنه بنفس الطريقة التي تراقبون بها ما تقوم به الحكومات وأيضًا الأنظمة والقوانين التي قد تؤثر على ICANN، فإذا كانت هناك خطة في مرحلة ما في فريقكم من أجل البدء في النظر في القوانين المحتملة التي تتناولها المؤسسات وحسب وما إلى ذلك، فربما يؤدي إصدار ذلك إلى تضارب في شروط السياسة، وليس المعلمات الفنية للسياسة بنفس الطريقة التي كنتم تنظرون بها في الأشياء الأخرى.

ماندي كارفير: لا أعتقد أننا رأينا أيًا منها إلى الآن. فهل يجب، ويجب علينا إبراز ذلك.

جون أف. كويرالت: لقد كان هذا للتوضيح فقط. شكرًا.

بيكي ماكغيلي: يمكننا المتابعة مع التالي.

بافيل فرحان: مرحبًا بكم جميعًا. أنا بافيل فرحان، زميل ICANN75. أود الحديث قليلاً حول بيانين، أحدهما حول موضوع تقسيم الإنترنت الذي تحدثنا حوله بالأمس. إذن وكما تعلمون، فإن القادة السياسيون وغيرهم من أصحاب المصلحة كانوا يشاركون في مناقشات حول تقسيم الإنترنت في منتدى حوكمة الإنترنت السابق، إضافة إلى الحديث حول ذلك في

البرلمان والمجتمعات المدنية ووسائل الإعلام. ومن ثم أعتقد أنه يتوجب عليهم توسيع نطاق الشروط الخاصة بالمناقشة من أجل لفت مزيد من الاهتمام بالنتائج البديلة مثل الهيكلة السياسة والتركيز المؤسسي سواء في الشبكات الهندسية الانتقالية أو في غيرها. وأعتقد أن قادة المؤسسات المعنية بحوكمة الإنترنت، وبالطبع مزاولي المهنة على نطاق أوسع، يجب عليهم تقييم ما إن كان وإلى أي مدى يمكن أن توفر عمليات التداول واتخاذ القرارات في مؤسساتهم مراكز وسطى إلى حد كبير لعدد قليل من الجهات الفاعلة الرئيسية.

والبيان الثاني هو، أنني أعتقد أن فريق عمل هندسة الإنترنت أو IETF، وهو عبارة عن مؤسسة معنية بوضع المعايير، يجب أن تناقش ما إن كانت الجهات الفاعلة المركزية الرفيعة يجب أن تواجه مسئولية معززة عن انفتاح وشمولية عملية وضع المعايير وما إن كانت التغييرات الإجرائية يجب أن تسن وتحدد مسئوليتها حسب المطلوب. فالسؤال إذن هو، كيف يمكن لـ ICANN أن تساعد في تسهيل وتسيير هذه العملية وتساعد هذه الحكومات على القيام بالعمل بالتعاون مع فريق عمل هندسة الإنترنت ومع نفسها، وعلى وجه الخصوص كيف يمكن لـ ICANN القيام بذلك في منتدى حوكمة الإنترنت، والذي سيتم انعقاده في وقت لاحق من هذا العام. شكرًا.

ماندي كارفير: حسنًا، نود توصية الجميع هنا بالمشاركة بنشاط في منتدى حوكمة الإنترنت. ونحن في ICANN لطالما كنا مؤيدين وداعمين. كما أننا نعمل أيضًا مع المسار البرلماني. إذن على سبيل المثال، بالنسبة لمنتدى حوكمة الإنترنت رقم 20، في أي عام نحن؟ 2022، فسوف تكون هناك خطط نوعية تدور حول المشاركة الحكومية. وهي عبارة عن مبادرة من أجل محاولة تحقيق المزيد من النشاط هناك. لكنني أود أن أوصي المجتمع بأسره على المشاركة في تلك المساحات. وسوف يكون لـ ICANN دار مفتوحة ورواق في المدينة خلال العام الحالي مهمته التركيز على تكوين ائتلاف من أجل إفريقيا الرقمية

وبعد ذلك أيضًا على المعرِّفات الفريدة. إذن فهذا هو الشيء الذي نقوم به، لكنها سوف تكون فعالية هجينة ما بين الحضور المباشر والمشاركة عن بعد. لا أدري إن كان معنا زملاء يودون الإضافة إلى هذا أم لا.

بيكي ماكغيلي: سوف نواصل. لا توجد أسئلة أخرى من المشاركين عن بعد. حسنًا سوف نستمر. شكرًا.

ميسون كول: مرحبا، مساء الخير. أنا اسمي ميسون كول. أنا رئيس دائرة شركات الأعمال، لكنني هنا بصفتي الشخصية. إذن وكما أوضحتم من قبل، فإن توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 سوف يتم التصديق عليه قريبًا وسوف يؤدي ذلك إلى بدء فترة من 21 شهرًا من تغيير المراكز من جانب الدول الأعضاء. وسؤالي من شقين. ما هي خطة المؤسسة على وجه التحديد في تولي تغيير المناصب المتغير لتوجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 من جانب الدول الأعضاء؟ السؤال الثاني، ما الخطط التي أعدتها ICANN من أجل تحديث سياسة WHOIS استنادًا إلى توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2؟

بيكي ماكغيلي: شكرًا لك، مايسون. هلا تفضلت رجاءً بإعادة السؤال الثاني؟

ميسون كول: استنادًا إلى عملية تغيير المناصب لتوجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 من جانب الدول الأعضاء، ما هي خطة منظمة ICANN لتحديث سياسة WHOIS استنادًا إلى نتائج عملية نقل مراكز توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2.

إيلينا بليكسديا: شكرًا. للإجابة عن سؤالك الأول حول مرحلة النقل. ثمة مجموعة تعاون مختصة بالتوجيه NIS يقوم التوجيه نفسه بإعدادها، فقد أعدها بالفعل التوجيه الحالي. وفي حقيقة الأمر، أرى الأمر غريبًا عند القول بأن جميع هذه الأشياء بسبب أن فاليميرا المطلعة تمامًا بموضوع التوجيه تقف خلفي تمامًا. لكن بطريقة ما، هناك هذه المجموعة التعاونية، وهذه المجموعة التعاونية هي المجموعة المسئولة بطرقة شتى ليس عن التنفيذ وإنما عن مناقشة ما يجري داخل توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2 وبقية ذلك. هذا هو المنظور الخاص بنا تجاه الموضوع، وليست لدي جميع التفاصيل إلى الآن كي أكون صادقًا معكم. والمشاركة في هذه المجموعة التعاونية سوف يكون هنا المسار الأفضل بالطبع لنا ويجب أن تتم دعوتنا من أجل المشاركة في هذه المجموعة. إذن يمكنني أن أتخيل وأن آمل في نفس الوقت أن يجيب خبراء آخرون على ذلك.

أما بالنسبة لسؤالك الثاني، فأعتقد أن الإجابة هي أننا بمجرد رؤية ما يتأتى عن التنفيذ من الدول الأعضاء المختلفين والبالغ عددهم 27، فسوف تكون لدينا القدرة على تحديد ما إن كانت هناك حاجة لإجراء أية تغييرات في السياسات أو أن هناك بالفعل أشياء متوافقة مع ما تتمخض عنه سياسات ICANN. آمل أن تكون هذه إجابة شافية لسؤالك.

ميسون كول: شكرًا.

إيلينا بليكسديا: شكرًا.

فيليميرا نيغوينتشيفا: طابت أوقاتكم جميعًا أينما كنتم. أنا اسمي فيليميرا نيغوينتشيفا وأنا أمثل المفوضية الأوروبية في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC. وأود أن أقدم لكم بضعة توضيحات

فيما يخص مركزنا وموقفنا بشكل أساسي من حيث الإنترنت المفتوحة بنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، وأيضًا المساهمة التي نقوم بها في ICANN. إذن النقطة الأولى، وهي أنني أردت بشدة أن أتوجه بالشكر إلى زملائي من منتدى الاستجابة للحوادث وفرق الأمن على العرض التوضيحي. ولم أكن أنتوي على الإطلاق وبصدق أن أعلق على هذه المسألة. بل أريد فقط أن أقول بأننا كنا نعمل في ترابط لصيق للغاية من حيث عرض المبادرات الخاصة بنا. وأود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى إيلين ونورا على الفرصة التي حصلنا عليها. وكما تعلمون، فقد أجرينا العديد من العروض التوضيحية وبدقة متى ما اقتضت الضرورة ذلك. كما أنني لن أناقش السؤال المقدم من زميلي التي علق منذ قليل قبلي لأنني أعتقد أنه يمكننا إرسال هذه المعلومات الخاصة بالمتابعة. كما يسرنا أن نتناول كل هذه الأسئلة بمجرد وجه اللمسات الأخيرة على توجيه أمن الشبكات والمعلومات NIS2.

وما أردت توضيحه في حقيقة الأمر هو السبب وراء وضع منظور وإعطاء سياق لجميع التشريعات وغيرها من أنواع المبادرات المقدمة من المفوضية. وأول شيء أود قوله هو أننا نحاول معالجة المشكلات في المكان الذي نراها فيه. وأننا نحاول القيام بذلك بالسرعة الكافية، وليس بسرعة مفرطة، ولكنني أود أن أبني هنا على وجه الدقة على حقيقة أننا نعمل بكد وعن قرب مع ICANN، وأود أن أقول بضع كلمات بهذا الخصوص. وبالنسبة لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، على وجه التحديد، أن تكون لنا القدرة على البناء أكثر استنادًا إلى هذا التعاون. وهنا، أود قول أمرين بشكل أساسي.

الأول هو أنني أود البناء على إحدى المداخلات التي تم تقديمها ربما بالأمس في واحد من المنتديات عندما كنا نناقش مسألة تقسيم الإنترنت ونظام أسماء النطاقات. فقد ذكر أحد المتحدثين شيئًا أراه من الأهمية الشديدة بمكان وأعتقد كذلك أنه يمكننا أيضًا نبني معًا منظمة دولية للحكومات من حيث الاسم. وهذا هو الواقع، ودعونا لا نتخذ موقفًا دفاعيًا. دعونا نتعاون وأن نتحلى بالسرعة الكافية. وأعتقد أن هذا هنا، المفوضية الأوروبية والحكومات المختلفة، لدينا قدرات وكفاءات نوعية كما أن لديكم في ICANN كفاءات

جيدة للغاية في المجال الفني والتكنولوجي. وأعتقد أنه يمكننا العمل معًا من أجل القيام بذلك على وجه التحديد. أن نتحلى بالسرعة الكافية في التعامل مع المشكلات، فلدى ICANN مشكلات ولدينا مشكلات، فهيا بنا نتعاون في ذلك.

الأمر الآخر هو أن المفوضية الأوروبية لدينا موقف واضح للغاية حيال نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في الإنترنت المفتوحة. وكل من يعملون منك في منتدى دولي آخر سوف يعلمون أنني أيضًا أمثل المفوضية أمام منتدى حوكمة الإنترنت إضافة إلى بعض الزملاء الآخرين في المفوضية الأوروبية. وكلهم يعلمون إلى ذلك الحد أنني مشارك في ذلك إضافة إلى ممثل اليونان الذي أعمل معه في مجموعة عمل الاستراتيجيات إلى أي مدى تكون فيه مفوضية العمل معبرة فعليًا عن الحاجة إلى نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. إذن من الناحية الأساسية، ما أريد توضيحه وبيانه لكم هو أن جميع وجهات النظر هذه مقدمة من جانب المفوضية الأوروبية بحاجة للتعامل معها على أنها فرصة من أجل النظر في التحديات الماثلة أمامنا. ويجب عدم التعامل معها بمعزل عن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. فنحن جزء منه. ونؤدي دورنا فيه.

ونحن كما تعلمون جزء من مجموعة العمل المختلفة هنا بالفعل لبعض الوقت. ونحن من بين قادة الموضوع الخاص باختبار بيانات التسجيل. ونحن من بين قادة الموضوعات في مجموعة عمل السلامة العامة ونحاول بذل أقصى جهودنا والإسهام في هذه المناقشة. فاسمحوا لنا في حقيقة الأمر بالتعاون والتعامل مع هذا الأمر من ذلك المنظور. وبالنسبة لرئيس مجلس الإدارة، مارتن، أود توجيه الشكر لكم على هذه المجموعة في جلستنا الثنائية بين مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية الحكومية GAC. فنحن هنا من أجل تحسين الأشياء. فليضع كل منا ثقته في الآخر ونحاول العمل يدًا بيد. فهذه المسألة تنطوي على فلسفة ما. كما أردت القول بأنه من حيث الاستراتيجية، عندما نلقي نظرة، فسوف نرى أن جميع الاستراتيجيات التي نعمل عليها إضافة إلى الاستراتيجيات التي نحاول الإسهام فيها وتفعيلها هي كل ما يتعلق بتحقيق إنترنت آمن وعالمي وقابل للتشغيل البيني.

إذن فقد كان هذا، أعتقد أن هذا كان مفيدًا. وآمل أن نواصل عملنا معًا يدًا بيد كما هو الحال الآن مع الزملاء من كل من المملكة المتحدة ومن الولايات المتحدة ومن المباحث الفيدرالية ومن مفوضية التجارة الحرة. فهيا بنا نتعاون. وبالطبع، يسرنا مواصلة المناقشة مع أصحاب المصلحة بنفس الطريقة التي نجريها بها. ويسرني كذلك أن أبلغ أصحاب المصلحة المعنيين كذلك بمعلومات حول الأسئلة التي ذكرها المتحدث السابق. شكرًا جزيلاً.

إيلينا بليكسديا: شكرًا جزيلاً لك فاليميرا على هذه التعليقات، وأشكر لكم تفرغكم من أجل توفير المزيد من المعلومات من أجل المبادرات التشريعية المختلفة التي سوف تتأتى عن الاتحاد الأوروبي. وأعتقد أن هذا هو الاهتمام الأساسي بالنسبة للأوروبيين، عفوًا، بالنسبة للمجتمع. وبالطبع، فإننا نعرب عن بالغ تقديرنا وامتناننا للعمل معًا. وفيما يخص ذلك، أعتقد أن ما يهم بالنسبة لهدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على إنترنت مفتوح، هو أن نحدد وبوضوح طبيعة وماهية المشكلة التي نحاول التعامل معها في هذا العمل معًا. والجانب الآخر في ذلك هو أن لدينا فهم واضح بالحلول التي نطرحها حول ما ينتمي إلى صناع السياسات. لأن جزءًا كبيرًا من ذلك ينتمي بالطبع إلى صناع السياسات، وينتمي إلى المجتمع الفني. لأن جزءًا كبيرًا من ذلك ينتمي بالطبع إلى المجتمع الفني وهناك أسباب وجيهة لذلك. شكرًا جزيلاً.

ماندي كارفير: شكرًا لكم جميعًا المشاركة. يؤسفني القول بأن الوقت قد انتهى. شكرًا جزيلاً على حضوركم. لقد كانت هناك أسئلة. وسيتم نشر الشرائح. وإذا كانت هناك أية أسئلة أو تعليقات لم نتناولها، فيمكننا الرد عليها خطيًا فيما بعد. شكرًا.

[نهاية النص المدون]